عملية بوكران الثانية في الهند عام ١٩٩٨ والموقف الدولي منها

م. د. صفاء كاظم عباس
مديرية تربية بغداد الكرخ /٣

الملخص

عدت التفجيرات أو الاختبارات النووية الهندية من أهم الاحداث التي جرت في الحقل النووي وعلى مستوى النظام الدولي وشملت عملية بوكران الثانية سلسلة تجارب نووية تضمنت تفجير خمس قنابل نووية في الهند في موقع بوكران للتجارب النووية في أيار عام ١٩٩٨، وعدت تلك ثاني تجربة حاولت فيها الهند اختبار القنابل النووية الخاصة بها بعد عملية بوكران الأولى أو ما عرفت بتسمية "بوذا المبتسم" التي قامت بها الهند في أيار عام ١٩٧٤.

وعلى الرغم من عدم وجود أي تغييرات على الساحة الدولية تعطي الهند التبريرات لامتلاكها السلاح النووي، إلا أنه يمكن القول إن الهند تبوأت موقعًا منمازًا على خريطة العلاقات الدولية لإمكانياتها الهائلة، فهي بلد واسع المساحة فضلًا عن أنها عدّت ثاني أكبر دولة من حيث عدد السكان ولها علاقات واسعة مع الشركات العالمية والتي لها نفوذ واسع على قرارات الدول الكبرى، الأمر الذي جعلها في منأى عن ضغوط تلك الدول التي لها هيمنة كبيرة على المنظمات الدولية مثل: الوكالة الدولية للطاقة الذرية لإعاقة برنامجها النووي، لذا اتسم موقف الدول الكبرى ما بين التشجيع أو الضغط المحدود إن لم يكن غضّ الطرف حفاظًا على مصالحها الاقتصادية والأمنية في الهند، ومن جانب آخر كان الدافع وراء إجراء الهند لتجاربها النووية في أنها عدت تلك التجارب من الأدوات الرئيسة في القارة الأسيوية، ولاسيما فيما بينها وبين الصين التي عدتها خصمًا لدودًا لها ولابد من سدّ هوة التفوق التقني والعسكري معها، وكذلك مع باكستان لذا سعت الهند لامتلاك أقوى برامج التسلح بما في ذلك القوة النووية في سبيل تعزيز المكانة الدولية لها وفتح الطريق أمام طموحها الشرعي في نيل مقعد دائم لها في مجلس الأمن الدولي.

الكلمات المفتاحية: الهند، باكستان، عملية شاكتي ٩٨، بوكران الثانية، البرنامج النووي.

Al Malweah for Archaeological and Historical Studies, Vol 10, Issue 34-1, Nov 2023
P-ISSN: 2413-1326 \ E-ISSN: 2708-602X

The second Pokran operation in India in 1998 and the international position on

Dr. Safaa Kazem Abbas
Baghdad Directorate of Education Karkh/2
safaatecher@gmail.com

Abstract

The Indian nuclear explosions or tests were among the most important events that took place in the nuclear field and at the level of the international system. The second Pokran operation included a series of nuclear tests that included the detonation of five nuclear bombs in India at the Pokran nuclear test site in May 1998. This was considered the second test in which India tried to test Its own nuclear bombs after Operation Pokran I or what is known as the "Smiling Buddha" carried out by India in May 1974.

Although there are no changes in the international arena that give India justifications for its possession of nuclear weapons ،it can be said that India occupies a privileged position on the map of international relations due to its enormous potential. With international companies that have wide influence over the decisions of major countries ،which made them immune to the pressures of those countries that have great dominance over international organizations such as the International Atomic Energy Agency to impede their nuclear program ،so the position of the major countries ranges between encouragement or limited pressure if not Turning a blind eye was not in order to preserve its economic and security interests in India ،On the other hand ،the motive behind India conducting its nuclear tests was that it considered those tests one of the main tools in the Asian continent ،especially between it and China ،which it considered a bitter opponent to it ،and the technical and military superiority gap must be bridged with it ،as well as with Pakistan. Including nuclear power in order to enhance its international standing and open the way for its legitimate ambition to obtain a permanent seat in the UN Security Council.

Keywords: India, Pakistan, Operation Shakti 98, Pokran II, Nuclear program.

المقدمة:

ارتبطت السياسة النووية للهند بحسابات معقدة للغاية، منها سياسي داخلي، ومنها الآخر عسكري استراتيجي، وكانت تلك الحسابات واضحة بقوة لدى صانعي القرار السياسي على إجراء التجارب النووية عام ١٩٩٨، والحقيقة أن الموقف الأكثر تعقيدًا كان محكومًا باعتبارات شديدة، وارتبط بعضها برغبة الحكومة الهندية المتطرفة برئاسة أتال بيهاريي فاجباي (Atal Behari Fajbai)، في التصدي لما تراه تهديدًا ناشئًا عن التعاون الاستراتيجي النووي بين الصين وباكستان، وهو التعاون الذي عدته الهند خطرًا عليها، فضلاً عن أن الدور الآخر من الحسابات الهندية ارتبط بمحاولة الحكومة الهندية ممارسة سياسة الترهيب ضد باكستان.

إنَ الحسابات الحزبية الداخلية لا تبدو بعيدة عن إقدام الحكومة الهندية على إجراء التجارب النووية فعلى مستوى التوقيت، دفعت العوامل السياسية المتمثلة في وصول حزب بهارتيا جاناتا (Party Bharatiya Janata) إلى السلطة الذي كان رافعًا في برنامجه الانتخابي شعار امتلاك الأسلحة النووية، وإن كان ذلك لا يعني أن الحزب هو وحده صاحب خيار امتلاك السلاح النووي، إذ إن التقدم الذي وصل إليه البرنامج النووي أثبت أنه كان من الممكن امتلاك السلاح النووي وأن الاختلاف كان حول التوقيت والظروف المناسبة لذلك، وهو ما أقدمت عليه الحكومة على إجراء تلك التجارب في إطار رغبتها بتعزيز وضعها السياسي الداخلي في ظل هشاشة وضعها داخل البرلمان الهندي، وكذلك في ظل التردي المستمر للأوضاع الاقتصادية.

وارتبطت التجارب النووية الهندية، إلى حدّ كبير، برغبة حكومة بهاراتيا جاناتا في نيودلهي (New Delhi)، في تحقيق قدر من التكافؤ النووي مع الصين، ولاسيما أن البرنامج الانتخابي لحكومة جاناتا ذاته ركز على تحويل الهند إلى قوة نووية، من دون الاقتصار على الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، والملاحظ أن الحكومة الهندية اتجهت منذ توليها الحكم في شهر آذار عام ١٩٩٨، نحو اتخاذ مواقف متشددة تجاه الصين، وبدا ذلك واضحًا في أن السياسة الهندية كانت لمدة طويلة من الزمن مركزة على التهديد الباكستاني، وتجاهلت التهديد الصيني، على الرغم من أن الصين تمثل برأيها التهديد الرئيس للهند، وفي الوقت نفسه مثلت التجارب النووية أيضًا رسالة واضحة موجهة إلى باكستان.

وحتمت طبيعة الأحداث تقسيم البحث الى ثلاثة مباحث وخاتمة جاء في المبحث الأول **(البرنامج النووي الهندي حتى عام ١٩٨٩)** والذي سلط الضوء على كيفية تعامل الحكومات المتعاقبة لحزب المؤتمر الوطني الهندي حتى عام ١٩٨٩، تجاه البرنامج النووي واستعماله في الطرق السلمية، إلا أن الواقع تغير منذ تسعينات القرن الماضي كما أوضحنا في المبحث الثاني

(دوافع إطلاق الهند تجربتها النووية عام ١٩٩٨) والتي كانت دوافع منها داخلية تعلقت بسياسة حكومة ائتلاف بهارتيا جاناتا المتطرفة ورغبتها في وضع الهند بمصاف الدول النووية وتحويل برنامجها النووي الى أن يكون عسكريًا بحتًا لأسباب متعلقة بالأمن القومي الهندي، ومنها ما كانت دوافع إقليمية تمثلت بالتنافس النووي للهند مع كلّ من باكستان والصين على حدّ سواء، فضلًا عن الدوافع العالمية والتي أوضحت رغبة الهند في دخول النادي النووي أسوة بالدول الكبرى في محاولة للحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن الدولي، فيما عني المبحث الثالث بتوضيح أهم **(المواقف الدولية من التجربة النووية الهندية عام ١٩٩٨)** والتي تباينت فمنها ما طالبت بتوقيع عقوبات اقتصادية على الهند ومنها ما اكتفت بمطالبة الهند بالانضمام الى الدول الموقعة لاتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية واتفاقية الحظر الشامل للتجارب النووية من دون تأخير ومن دون أي شروط، فيما جاءت الخاتمة لتوضح أهم الاستنتاجات التي توصلنا اليها في دراسة الموضوع .

المبحث الأول / البرنامج النووي الهندي حتى عام ١٩٨٩

أطلقت الهند برنامجها النووي عام ١٩٤٤، عندما أسس هومي جهانغير بهابها (Homi JahangirBahabha)، معهد تاته للبحوث الأساسية في بومباي، وأدى الفيزيائي راجا راماناRaja Ramana)، دورًا أساسيًا في أبحاث تكنولوجيا الأسلحة النووية، إذ وسّع البحث العلمي حول الأسلحة النووية وأشرف عليه وكان أول مسؤول توجيه لفريق صغير من العلماء الذين أشرفوا على الاختبار وأجروه، وكان هنالك عدة عوامل دعت الهند لإطلاق برنامجها النووي منها على سبيل المثال لا الحصر: الأمن القومي، فبعد استقلال الهند عن الحكم البريطاني في عام ١٩٤٧، تعرضت الهند لعدّة تحديات أمنية وسياسية ، وكان من بينها التهديدات النووية التي مثلتها كل من باكستان والصين، وبالنظر إلى التهديدات الأمنية المحتملة، شعرت الهند بالحاجة لتطوير برنامج نووي قادر على إنتاج الأسلحة النووية وحماية أمنها القومي، فضلًا عن بحث الهند عن الطاقة التي عدت من الضرورات الحيوية في الهند، وكان لدى الهند حاجة ملحة لتطوير مصادر الطاقة لتلبية احتياجات النمو الاقتصادي والتنمية، ومن بين الخيارات المتاحة للهند هو تطوير برنامج نووي لتوليد الطاقة الكهربائية من الطاقة النووية[١].

وكانت الهند تتمتع ببعض الخبرات والكفاءات في المجال النووي والفيزياء الذرية، لذا تمكنت الهند من استعمال تلك الموارد لتطوير برنامجها النووي ووافق رئيس الوزراء الهندي جواهر لال نهرو (Jawahar lal Nehru) [٢]، بتطوير البرنامج النووي برئاسة هومي بهابها، قائلًا: "**ينبغي علينا أن نطور هذه الطاقة الذرية لأغراض بعيدة كل البعد عن الحرب – في الواقع أعتقد أننا يجب أن نطورها لغرض استخدامها للأغراض السلمية... بالطبع، إذا اضطررنا باعتبارنا أمة لاستخدامها لأغراض أخرى، فربما لن تمنع أي مشاعر ورع أي أمة من استخدامها بتلك الطريقة**"، وذلك بعد استقلال الهند عن بريطانية، وفي عام ١٩٤٨، قامت الهند بتأسيس لجنة الطاقة الذرية (Atomic Energy Commission)؛ لتنظيم وتطوير برنامجها النووي، وركز قانون الطاقة الذرية لعام ١٩٤٨، على التنمية السلمية للطاقة النووية وشاركت الهند بقوة في تطوير معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية لكنها اختارت في النهاية عدم التوقيع عليها، ورفضت الانضمام إلى اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية في ظل عدم تحقيق تقدم في نزع السلاح النووي من جانب الدول الخمس النووية واستمرار التمييز ضد الدول غير النووية، فضلًا عن اعتبارات المكانة الإقليمية والدولية التي تطمح الهند إلى تحقيقها [٣] .

وعلى الرغم من التطورات البطيئة في المجال النووي في الهند، إلا أنها نجحت في إنتاج أول عينات من اليورانيوم النقي في عام ١٩٥١، وفي عام ١٩٥٥، أنشأت الهند أول مفاعل

بحثي بقدرة واحد ميغاوات، بمساعدة من بريطانيا وفرنسا وبدأ العمل في العام التالي، وفي العام نفسه بدأ التعاون مع كندا، إذ أنشئ مفاعل قوته أربعون ميغاوات يعمل باليورانيوم الطبيعي، وفي عام ١٩٥٧، بني مصنع لإنتاج اليورانيوم المنضب من خامات محلية، واستكملت الهند عام ١٩٦٤، دورة الوقود النووي على المستوى البحثي والتجريبي، وتراجع البرنامج النووي جزئيًا عندما أصبح لال بهادور شاستري(Lal Bahadur Shastri) [٤]، رئيسًا للوزراء عام ١٩٦٤، إذ اندلعت الحرب الهندية – الباكستانية عام ١٩٦٥، وعين شاستري الفيزيائي فيكرام سارابهاي(Fikram Sarabhai)، رئيسًا للبرنامج النووي، إلا أن سارابهاي وجّه البرنامج نحو الأغراض السلمية بدلًا من التطوير العسكري؛ بسبب معتقداته الغانديّة [٥] .

وفي عام ١٩٦٧، أصبحت إنديرا غاندي(Indira Gandhi) [٦]، رئيسة للوزراء واستؤنف العمل على البرنامج النووي، وأدى المهندس الكيميائي هومي سيثنا(Homi Sethna)، دورًا مهمًا في تطوير البلوتونيوم المستعمل في صناعة الأسلحة، في حين قام رامانا بتصميم وتصنيع الجهاز النووي بالكامل، ولم يوظف أول مشروع قنبلة نووية في الهند أكثر من (٧٥) عالمًا؛ بسبب سريته وحساسيته، ووجّه برنامج الأسلحة نحو إنتاج البلوتونيوم بدلًا من اليورانيوم، وبين عامي ١٩٦٨ و١٩٦٩، زار بي كاي ينجار(PK Iyengar)، الاتحاد السوفيتي(سابقًا) مع ثلاثة من زملائه وتجول في المرافق البحثية في دوبنا، وأثناء زيارته، أعجب ينجار بالمفاعل النبضي السريع الذي يعمل بوقود البلوتونيوم، وحتى عودته إلى الهند، بدأ ينجار بتطوير مفاعلات البلوتونيوم التي وافقت عليها الحكومة الهندية في كانون الثاني عام ١٩٦٩، وأطلق على معمل البلوتونيوم السري اسم بورنيما(Purnima)، وبدأت عملية البناء في آذار من العام نفسه، وشملت قيادة المعمل إينجار ورامانا وهومي سيثنا وساراباي، وذكر ساراباي أن العمل على الأسلحة النووية في ترومباي قد بدأ بالفعل بموافقة رسمية أو من دونها[٧].

واستمرت الهند بإخفاء المعلومات بشأن الأسلحة النووية، وأعطت أولوية منخفضة لإنتاجها حتى الحرب الهندية – الباكستانية عام ١٩٧١، وأرسل الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون (Richard Nixon) [٨]، مجموعة حاملة الطائرات الأمريكية يو إس إس إنتربرايز إلى خليج البنغال في كانون الأول عام ١٩٧١، في محاولة لتهديد الهند، وجاء رد الاتحاد السوفيتي (سابقًا) بإرسال غواصة مسلحة بالصواريخ النووية من فلاديفوستوك لتعقب أثر مهمة القوة الأمريكية، وأظهر الرد السوفيتي القيمة الرادعة وأهمية الأسلحة النووية وغواصات الصواريخ البالستية لإنديرا غاندي، واكتسبت الهند المبادرة العسكرية والسياسية بشأن باكستان بعد انضمامها إلى المعاهدة التي قسمت باكستان إلى كيانين سياسيين مختلفين[٩].

وسمحت أنديرا غاندي في ٧ كانون الأول عام ١٩٧٢، حينما أيقنت قوة موقفها الشعبي بعد الحرب، لمركز بهابها للأبحاث الذرية بتصنيع قنبلة نووية وإعدادها للاختبار، على الرغم من أن الجيش الهندي لم يشارك بشكل كامل في التجارب النووية، إذ أبقت القيادة العليا للجيش على علم تام باستعدادات الاختبار، وأُجريت الاستعدادات بعلم القيادة السياسية الهندية بوجود علماء مدنيين لمساعدة الجيش الهندي(١٠).

وكان راجا راماناء مدير مركز بهابها(Bhabha)، للأبحاث الذرية، هو رئيس مشروع القنبلة النووية بالكامل، وظل مندمجًا في البرنامج النووي بشكل أكبر في السنوات اللاحقة، إذ بقي رئيسًا للبرنامج النووي معظم مرحلة حياته، وكان بادماندبها لينغار هو مصمم القنبلة وصانعها، والذي احتل المرتبة الثانية في قيادة ذلك المشروع، وساعد لينغار(Lingar) في عمله كذلك راجاغوبالا تشيادمبار(Rajagopala Chiadambara)، كبير علماء المعادن، وناغاباتينام سامبسيفا فينكاتيسن (Nagapattinam Sampsiva Venkatesen)، من مختبر أبحاث المقذوفات الطرفية، الذي طور نظام الانفجار الداخلي عالي الانفجار وصنعه، وطورت المواد المتفجرة ونظام التفجير من وامان داتاتريا باتواردهان من مختبر أبحاث المواد ذات الطاقة العالية، وقامت بتجربة أول قنبلة نووية في الصحراء الرملية في قاعدة بوكران (بّي تي آر) العسكرية في راجستان في ١٨ أيار عام ١٩٧٤، وأطلق عليها تجربة بوكران الأولى أو ما عرفت باسم بوذا المبتسم، الاسم الرمزي المخصص لأول اختبار ناجح للقنبلة النووية من الجيش الهندي تحت إشراف العديد من قادة الهند الكبار، وكانت تجربة بوكران الأولى، أول تجربة مؤكدة لأسلحة نووية أجرتها دولة ليست من الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، ووصفت وزارة الشؤون الخارجية الهندية على الصعيد الرسمي ذلك الاختبار بأنه تفجير نووي سلمي (١١) .

ولم يحظَ البرنامج النووي بالكثير من الاهتمام من جانب رئيس الوزراء مورارجي ديساي (Morarji Desai) (١٢)، الذي عُرف بتأييده للسلام، وفي عام ١٩٧٨، نقل رئيس الوزراء ديساي الفيزيائي راماناء إلى وزارة الدفاع الهندية، واستكمل البرنامج النووي مسيرته في ظل عهد ديساي، وواصل النمو بالمعدل المنشود،و أبان تلك المدة وصلت بعض الأخبار المربكة إلى الهند من باكستان حينما فطن العالم إلى مشروع القنبلة النووية الذي اضطلعت به باكستان في الخفاء، وبخلاف مشروع الهند النووي، كان مشروع باكستان أشبه بمشروع مانهاتن الخاص بالولايات المتحدة، إذ كان يسير تحت إشراف عسكري مع اختصاص العلماء المدنيين بالجوانب العلمية من

المشروع، وكان مشروع القنبلة النووية الباكستاني حينها ممولًا ومُنظمًا بصورة حسنة، وأدركت الهند في تلك اللحظة أنه من المرجح أن تنجح باكستان في مشروعها في غضون عامين [١٣] .

وشهد عام ١٩٨٠، الانتخابات العامة الهندية التي أذنت بعودة أنديرا غاندي إلى منصب رئاسة الوزراء، وبدأ المشروع النووي يستجمع قواه تحت قيادة رامانا في عام ١٩٨١، وواصلت الحكومة رفض طلبات إجراء المزيد من التجارب النووية عندما رأت أنديرا غاندي أن الهند بدأت تنتهج سياسة حافة الهاوية، وعلى الرغم من ذلك واصل البرنامج النووي الهندي تقدمه، وبدأ العمل على تطوير قنبلة هيدروجينية، إلى جانب إطلاق برنامج لتطوير الصواريخ، تحت قيادة الدكتور عبد الكلام الذي كان يعمل مهندسًا للطيران والفضاء الجوي حينها [١٤] .

ومن بين التحديات التي واجهت الهند في سياستها النووية كانت المشاكل المتعلقة بالتمويل والتكنولوجيا، فضلاً عن تفاقم العلاقات الدبلوماسية بين الهند والدول الغربية بعد تجربة القنبلة النووية، وقد تبادلت الهند والولايات المتحدة حالة التصعيد في المجال النووي التي أدت إلى فرض عقوبات اقتصادية على الهند، وفي عام ١٩٨٣، أعلنت الحكومة الهندية سياسة جديدة نصت على إنشاء المزيد من المفاعلات النووية السلمية، وتحديدًا في مجال الطاقة الكهربائية، ومن بين أهداف تلك السياسة تحقيق الاكتفاء الذاتي في إنتاج الوقود النووي، والحفاظ على الاستقلال الوطني في العمليات النووية، وتعزيز الأمن الغذائي بتوليد الطاقة الكهربائية الموثوقة والرخيصة [١٥] .

وبررت الهند امتلاك السلاح النووي بأنه وسيلة للدفاع عن الأمن القومي للهند من بتوفير الرادع المناسب، وأكدت أنها لن تستعمل الأسلحة النووية أو تهدد باستعمالها ضد أي دولة، وإنما هي لردع الآخرين عن استعمال السلاح النووي ضدها، وأعربت عن استعدادها للدخول في اتفاق مع أي دولة تتعهد فيه الهند بألا تكون البادئة باستعمال الأسلحة النووية، مؤكدة أنها لن تدخل في سباق تسلح نووي كما كان الوضع بين القطبين أثناء الحرب الباردة[١٦].

وتطور البرنامج النووي الهندي للضرورة التي فرضها تنامي القوة النووية الصينية والتخوف من تعاونها مع باكستان، ومن ثم فإن الحكومة الهندية كانت قلقة جدًا من التقارير التي أشارت عام ١٩٨٣، إلى أن الصين قد نقلت إلى باكستان التصميم الكامل للقنبلة النووية واليورانيوم الكافي للقيام بالتفجير، وحتى بعد تحسن العلاقات مع الصين مثلت بكين التهديد الرئيس للهند، وأن مواجهة ذلك التهديد تتطلب حيازة الأسلحة النووية، ولا تقتصر تلك الرؤية على المسؤولين وإنما هي رائجة بين الرأي العام الهندي، وإذا كانت الصين عاملًا رئيسًا في امتلاك الهند للسلاح النووي إلا أنها ليست العامل الوحيد، إذ وجدت عوامل أخرى منها: تحقيق التفوق

على باكستان، وعدم تحقيق تقدم في مجال نزع الأسلحة النووية، والتغيرات في البيئة الدولية واعتبارًا للهيبة والمكانة الدولية التي تسعى الهند لتحقيقها (١٧) .

وشهد البرنامج النووي الهندي بعض الإنجازات المهمة في مدة رئاسة راجيف غاندي (Rajiv Gandhi) ١٩٨٤– ١٩٨٩، إذ سعت الحكومة الهندية إلى تطوير القدرات النووية الهندية لتحقيق الاكتفاء الذاتي في ذلك المجال والتقدم العلمي والتكنولوجي، فضلًا عن غايتها الحفاظ على الأمن الوطني فكان البرنامج النووي الهندي يهدف إلى تطوير الأسلحة النووية لحماية الأمن الوطني وتحقيق الردع النووي، وتعزيز مكانة الهند في المجتمع الدولي عبر تطوير البرنامج النووي الهندي وإثبات قدرتها على التكنولوجيا النووية، وتطوير الاستعمالات السلمية للطاقة النووية باستعمالات الطاقة النووية في الصناعة والطب والزراعة والبحوث العلمية وتم تطوير تكنولوجيا الانشطار الحراري في مفاعل الثوريوم الهندي، وساعد ذلك البرنامج في تحقيق بعض الأهداف الوطنية المهمة للهند، مثل: الاكتفاء الذاتي في مجال الطاقة النووية وتعزيز مكانة الهند الدولية (١٨).

وأتت سياسة راجيف غاندي تجاه البرنامج النووي الهندي في سياق معقد من الأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها الهند في المدة من ١٩٨٤ إلى ١٩٨٩، ومن بين العوامل التي دعت الهند لإطلاق برنامجها النووي كانت الأمن القومي والمخاطر التي هددته، بما في ذلك التهديدات النووية الخارجية، والحاجة الملحة لتوفير الطاقة للاقتصاد الهندي المتنامي، وفي تموز ١٩٨٨، عرضت الحكومة الهندية مبادرة لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب آسيا، وحظيت تلك المبادرة بتأييد العديد من الدول، بما فيها باكستان وسريلانكا وبنغلاديش ونيبال، ومع ذلك، فشلت المفاوضات بين الهند وباكستان في تحقيق تقدم في إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب آسيا، وظل النزاع بين البلدين حول كشمير مستمرًا، لذا عدّ برنامج الأسلحة النووية الهندي من أكبر الإنجازات التقنية للهند في القرن العشرين، ولم يكن فقط مسألة أمنية بل عكس أيضًا رغبة الهند في تحقيق التقدم التكنولوجي، وقوة وجاذبية دولية، وعلى الرغم من المخاطر والتحديات العديدة التي واجهها البرنامج، فإن إنجاز الهند في ذلك المجال شكل جزءًا مهمًا من تاريخ الهند الحديث (١٩) .

ويمكن القول إن سياسة الهند ركزت على استعمال التكنولوجيا النووية لأغراض سلمية، إلا أنها واجهت انتقادات داخلية وخارجية واضطرت لمواجهة عدّة تحديات وصعوبات في تطبيق تلك السياسة، ولم تتمكن العقوبات التي فرضت عليها من إحداث تغيير جذري في موقفها بشأن

برنامجها النووي فقد واصلت تطوير قدراتها النووية وتحسين تكنولوجياتها في ذلك المجال، على الرغم من الانتقادات الدولية والعقوبات الاقتصادية التي فرضت عليها.

المبحث الثاني / دوافع إطلاق الهند تجربتها النووية عام ١٩٩٨

شهد أواخر عام ١٩٨٩، الانتخابات العامة التي انتهت بفوز حزب جاناتا دال تحت قيادة فيشوانات براتاب سينغ (Vishwanath Pratap Singh)، ووصوله لمنصب رئاسة الوزراء في الثاني من كانون الأول، وقلل رئيس الوزراء سينغ من شأن العلاقات الهندية الباكستانية بينه وبين رئيسة الوزراء الباكستانية بينظير بوتو(Benazir Bhutto)، التي فاز حزبها حزب الشعب الباكستاني، وفي الانتخابات العامة عام ١٩٨٨، أخذت العلاقات الخارجية بين الهند وباكستان منحى سيئًا للغاية عندما اشتبكت الهند مع باكستان؛ لدعمها التمرد المسلح في ولاية جامو وكشمير، وفي تلك المدة تمكن برنامج الصواريخ الهندي من تطوير صواريخ من طراز PRISIV I[٢٠].

وقدمت الهند في تسعينات القرن الماضي الكثير من الجهود لتعزيز برنامج الطاقة النووية إلا أنها واجهت تحديات دولية كبيرة تتعلق بالبرنامج النووي الهندي، وكان من الضروري اتباعها سياسات مناسبة للتعامل مع تلك التحديات، منها: تعزيز العلاقات الدبلوماسية مع الدول الكبرى والمنظمات الدولية؛ لتحسين مكانة الهند الدولية والتأكيد على حقوقها في استعمال الطاقة النووية للأغراض السلمية، وفي ذلك السياق، قام رئيس الوزراء الهندي نارسيمها راو (Narsimha Rao) ، في ١٢ كانون الثاني ١٩٩٢، بزيارة العديد من الدول الكبرى، وكذلك استضافة زعماء تلك الدول في الهند، وقام بتوضيح الموقف الهندي بشأن البرنامج النووي الهندي والتأكيد على حقوقها في استعمال الطاقة النووية للأغراض السلمية، فضلًا عن تعزيز التعاون الدولي في مجال الطاقة النووية بتوقيع اتفاقيات تعاون مع دول أخرى في ذلك المجال، مثل: روسيا وفرنسا وتم التعاون في العديد من المجالات المختلفة في مجال الطاقة النووية، مثل: تصميم وبناء المفاعلات النووية، وتدريب العلماء والمهندسين في مجال الطاقة النووية، وتبادل الخبرات والتقنيات[٢١].

وكان البرنامج النووي الهندي محور جدل دولي وموضوع اهتمام كبير من المجتمع الدولي، وفي ذلك السياق قاد رئيس الوزراء الهندي جهودًا لإثبات قوة الهند في مجال الطاقة النووية، مما سبب المخاوف المتزايدة من احتمال استعمال السلاح النووي في المستقبل، وزيادة الحركات المعارضة لتوسع برنامج الطاقة النووية في الهند، وحاولت الولايات المتحدة الأمريكية

بشكل كبير الحفاظ على النظام الدولي النووي، الذي تضمن عدم انتشار الأسلحة النووية والالتزام بالمعاهدات الدولية الخاصة بالتحكم في الأسلحة النووية، وكان لدى الولايات المتحدة الأمريكية قلق كبير بشأن استعمال الهند للتكنولوجيا النووية والمواد الخام في تطوير الأسلحة النووية، ومارست ضغوطًا سياسية واقتصادية على الهند؛ بهدف إجبارها على الالتزام بالنظام الدولي النووي وتقليل توسع برنامجها النووي وكانت تلك الضغوط تتضمن عقوبات اقتصادية مما شهد توترات في العلاقات بين الهند والولايات المتحدة [٢٢] .

وقررت الحكومة الهندية الالتزام بحظر الأسلحة النووية مؤقتًا؛ خشيةً من غضب المجتمع الدولي، لكن الجمهور الهندي على الجانب الآخر كان مؤيدًا للتجارب النووية، مما دعا رئيس الوزراء راو في النهاية إلى استكمال التجارب في عام ١٩٩٥، إلا أن الخطط جميعًا توقفت عندما اكتشفت أقمار التجسس الأمريكية علامات تدل على تجهيز الهند لإجراء تجارب نووية في موقع بوكران للتجارب النووية في راجستان، وبذل الرئيس الأمريكي بيل كلينتون(Bill Clinton) وإدارته ضغطًا سياسيًا هائلًا على رئيس الوزراء راو لإيقاف تلك التجهيزات، في حين حذرت رئيسة الوزراء الباكستانية بوتو الهند بخطابات قاسية وشديدة اللهجة على قنوات الأخبار الباكستانية، مما أدى إلى توتر العلاقات بين البلدين، وتصاعد التوتر الدبلوماسي بين البلدين مجددًا حينما طرحت بينظير بوتو قضية نزاع كشمير في الأمم المتحدة عام ١٩٩٥، وأكد المتحدث باسم الجمعية الوطنية الباكستانية حينها، يوسف رضا الكيلاني، في خطابه على أن قضية كشمير تشكل تهديدًا مستمرًا على السلام والأمن في المنطقة، في حين استجاب الوفد الهندي في الأمم المتحدة برئاسة فاجبايي_بالتأكيد على أن قرارات الأمم المتحدة ناشدت باكستان وحدها – القوة المحتلة – أن تغادر منطقة جامو وكشمير بالكامل [٢٣] .

واستحكم حزب جاناتا على السلطة في مرحلة التذبذب السياسي في الهند للمدة من ١٦ ايار ١٩٩٦ حتى ٢١ شباط ١٩٩٨، واعتمد الحزب في برنامجه الانتخابي على إقامة حكومة مستقرة وقوية تفرض احترامها على دول العالم، فضلًا عن استثمار الهند برنامجها النووي والتحول من دولة على عتبة امتلاك السلاح النووي الى دولة مالكة لذلك السلاح باعتراف الدول الكبرى، مع التأكيد على ضمان أمن وسيادة الهند وحماية وحدتها الإقليمية واتخاذ الخطوات الضرورية لتأمين ذلك بما فيها إعادة النظر في السياسة النووية وتنفيذ خيار إدخالها ضمن القوات المسلحة الهندية، وبوصول فاجبايي للسلطة في الهند في ١٩ آذار وتشكيله الحكومة الائتلافية التي ضمت (١٧ حزبًا الى جانب حزب بهاراتيا جاناتا)، ومثّل الائتلاف الحاكم ائتلافًا ضعيفًا، وصعبت عليه إدارة البلاد في ظل التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الكثيرة التي

واجهت الهند، في الوقت الذي تمتعت فيه القضية النووية بجاذبية وشعبية خاصة لأفراد الشعب الهندي جميعًا ، فشعر الهنود جميعًا بالفخر والاعتزاز حيال قدرات بلادهم النووية، وكان من شأن تلك التجارب النووية زيادة من حجم المؤيدين والمساندين لسياسة حكومة جاناتا، بما يُمكِّنها من تشديد قبضتها في الداخل في مواجهة القوى المعارضة لها، وتلبي التجارب أيضًا مطالب القوى المتشددة في المؤسسة العسكرية التي طالبت بشدة إعلان الهند عن نفسها رسميًا كقوة نووية؛ ضمانًا لاحتفاظها بمكانة محترمة في مطلع القرن الحادي والعشرين(٢٤).

وجنى ائتلاف جاناتا ثمار الخيار النووي بعد شهر تقريبًا من توليه السلطة، ولاسيما وأن تلك الحكومة عدّته خيارًا وطريقة لحل النزاع لمشكلة كشمير مع باكستان لصالح الهند، وبات واضحًا أن النهج السياسي الذي خطته الحكومة الهندية يسعى لتحقيق عدّة أهداف وسلط وزير الدفاع الهندي جورج فرناندز (George Fernandes)، الضوء على تلك السياسة في ١٣ نيسان حينما أشار بتصريح له قائلًا: " **إن قرار التجارب النووية يرتبط بالدرجة الأولى مع مجال الأمن القومي الهندي أكثر من ارتباطه بردع الصين أو باكستان، لاسيما وأن أقدام الحكومة على المضي قدمًا بتجربتها النووية يساهم في زيادة شعبيتها في الداخل كونها وصلت الى الحكم بأغلبية ضئيلة**" (٢٥) ، وعلى الصعيد ذاته رأت الحكومة أن الوسيلة الوحيدة في التأثير على الجماهير وزيادة شعبيتها هو إقدامها على تبني الخيار النووي مراعية في ذلك حلم الشعب الهندي بامتلاكه للسلاح النووي والذي يمكن به تناسي بعض المظاهر الاجتماعية مثل: الجوع والفقر والتخلف وحجم الأزمات الداخلية سواء كانت سياسية أم اقتصادية لمدة معينة من الوقت(٢٦) .

ويمكن القول إن العامل الداخلي لتبني الهند الخيار النووي كان متمثلًا بوصول حكومة متطرفة الى السلطة تبحث عن نجاح سياسي كونها وصلت بنسبة ضئيلة، وأن دواعي الأمن القومي لم تكن سوى وسيلة للوصول الى ذلك الهدف وهو ما أوضحه وزير الدفاع (وهو الجهة الرسمية المخولة في ذلك الجانب).

وعلى الصعيد الإقليمي كانت رغبة الهند في أن يكون لها الإمكانات المتميزة في أسيا ولاسيما في ظل تنامي القوة الصينية وبروزها كقوة عالمية إثر تحول الموقف الأمريكي تجاهها وإمدادها بتكنولوجيا متطورة بالصواريخ مما شكل خطرًا على الهند، فضلًا عن المساعدات الأمريكية لباكستان بزيادة قدرتها العسكرية والاقتصادية والتي أخذت بدورها زيادة نفقاتها العسكرية من جهة واللجوء للقيام بتحالفات أمنية من جهة ثانية، مما زاد حدة التوتر وأخذت الهند بدورها إعادة ترتيب وضعها الأمني بما يتلاءم مع حفظ مصالحها وتوازنها في المنطقة، ومثّل إنتاج سلاح نووي بالنسبة إلى الهند هدفًا استراتيجيًا، لأسباب منها: توازنات القوى في شبه القارة

الهندية، ووجود عداوات قديمة بين الهند وباكستان، بدءًا من انفصال باكستان عن الهند عام ١٩٤٧، ومرورًا بصدام مسلح تكرر ثلاث مرات، وانتهاء بنزاع مستمر على قضية كشمير، كذلك الرغبة في حصول الهند على مكانة دولية تتناسب مع حجمها كبلد كبير يبلغ عدد سكانه(٩٥٠) مليون نسمة وقتذاك، مما دعا الهند لتتطلع بعد التحاقها بالنادي النووي، إلى شغل مقعد دائم في مجلس الأمن يتلاءم مع مكانتها الإقليمية والدولية، فضلًا عن أن تأكيدها على امتلاكها قدرات نووية ضخمة سيشكل بالضرورة رادعًا استراتيجيًا قويًا في مواجهة كل من الصين وباكستان[٢٧].

وفي ظل وجود اتفاقية عدم انتشار الأسلحة النووية (N.P.T.)، تلك الاتفاقية التي تُكيل بمعيارين في قضايا مهمة تتعلق بالأمن القومي، وتعجز عن إلزام كل الدول بالانضمام إليها أو قبول التفتيش الدولي على منشآتها النووية، أقدمت الهند في نيسان ١٩٩٨، بنشر صواريخها من طراز PRISIV II، التي يبلغ مداها ٢٥٠ كلم، على حدودها المتاخمة لباكستان، وأعلن وزير الدفاع الهندي جورج فرناندس "**أن بلاده تسعى لتطوير برنامجها النووي، وأن صواريخها PRISIV II تتميز بطول المدى الذي يمكنها من إصابة أي هدف داخل باكستان**"[٢٨] .

وفي تطور مفاجئ، أعلن رئيس لجنة الطاقة الذرية الهندية تشيد أمبارام (She praises Ambaram)، عن قيام الهند يوم ١١ أيار باختبار ثلاث قنابل نووية من أعيرة(٤٥ كيلو طن) للقنبلة النووية الحرارية، وهي تماثل أكثر من ضعفي قنبلة هيروشيما، (١٠ كيلو طن) للقنبلة الانشطارية و(٢ كيلو طن) للقنبلة منخفضة العيار، أما القنبلتان منخفضتا القوة اللتان تمت تجربتهما يوم ١٣ أيار فكانتا بقوة (٠.٥و٠.٣ كيلو طن) على التوالي، وقال تشيد أمبارام: "**إن التجارب النووية التي أجرتها الهند في ولاية راجستان الهندية عملت على دعم الهند على تصميم سلاح نووي جديد عن طريق المحاكاة بالحاسب الآلي، وإن التجارب هي محصلة برنامج تسليح نووي بدأ في البلاد منذ سنوات عديدة**"، أما المستشار العلمي لوزارة الدفاع الهندية فأكد أن الهند أصبحت بالفعل دولة نووية، وأن برنامج التسليح الهندي مكتمل، غير أن نظام السيطرة والتحكم القائم يحتاج إلى تطوير، فضلاً عن أن التجارب الأخيرة وفَرت معلومات حيوية تؤكد قدرة الهند على تصميم أسلحة نووية بقوى مختلفة لاستخدامات مختلفة ووسائل إطلاق متعددة، وإن تلك التجارب دعمت –إلى حد كبير– من قدرة الهند في مجال المحاكاة بالحاسب الآلي لتصميمات جديدة تمكن البلاد من إجراء اي تجربة نووية من دون التفجير الفعلي، لقبت تلك الاختبارات النووية بعدّة ألقاب ففي البداية عُرفت تلك التجارب الخمسة مجتمعة باسم "**عملية شاتكي ٩٨**"، وعُرفت كل تجربة من التجارب الخمسة باسم عملية شاتكي الأولى، والثانية، وهكذا البقية، وفيما بعد عرفت تلك العملية بأكملها بعملية بوكران الثانية، وأثبتت

الهند بعد قيامها باختبار قنبلة هيدروجينية بالإضافة إلى قنابل نووية انشطارية منخفضة القوة، أنها أصبحت أول دولة من دول العالم الثالث تقترب مكانتها النووية من الدول النووية الخمس الكبرى، مما عكس تقدمًا تكنولوجيًا كبيرًا في المجال النووي [٢٩] .

وحققت تلك التجارب هدفها الرئيس، وهو تمكين الهند من صناعة القنابل الانشطارية والاندماجية بقوة تصل إلى (٢٠٠ كيلوطن) مكافئ من (T.N.T)، ووصف رئيس لجنة الطاقة الذرية الهندية حينها التفجيرات التي تمت في عملية بوكران الثانية بأنها مكافئة للتجارب العديدة التي قامت بها دول الأسلحة النووية الأخرى على مدار العقود الماضية وفي أعقاب ذلك أنشأت الهند برنامج محاكاة حاسوبية قادر على التنبؤ بقوة المتفجرات النووية التي تعتمد تصاميمها على تصاميم المتفجرات التي أُستعملت في تلك العملية [٣٠] .

وبذلك أصبحت الهند دولة نووية هجومية بعد امتلاكها للصواريخ متوسطة المدى والتي مكنتها حمل رؤوس نووية يصل مداها إلى كل أعماق الصين وباكستان، وقامت الهند بتطوير قدرات الصواريخ الباليستية العابرة للقارات ليصل مداها إلى ما يقارب(٥٠٠٠ كلم)، فضلًا عن أن التجارب النووية الهندية استندت الى قاعدة نووية عسكرية متطورة، أسهمت في خلق أنموذجٍ جديد من الدول النووية أختلف عن الدول النووية المعلنة سابقًا، وعقدت الحكومة الهندية مؤتمرًا صحفيًا بقيادة رئيس الوزراء أتال بيهاري فاجبايي، وأعلنت فيه أن الهند أصبحت دولة نووية مكتملة الأركان، وأدت تلك التجارب إلى فرض عدّة عقوبات ضد الهند من جانب عدة دول كبرى مثل :اليابان والولايات المتحدة [٣١] .

المبحث الثالث / المواقف الدولية من التجربة النووية الهندية عام ١٩٩٨

أولًا: مجلس الأمن الدولي والأمم المتحدة

أثار امتلاك الهند السلاح النووي ردود فعل واسعة على الساحة الدولية، إذ أصدر مجلس الأمن بيانًا رئاسيًا بعد التجارب النووية الهندية بيوم واحد في ١٤ أيار١٩٩٨، استنكر فيه بشدة التجارب النووية الهندية، وحثّ الهند على عدم إجراء المزيد من التجارب، عادًا أن تلك التجارب تتعارض مع الجهود الدولية لمنع انتشار الأسلحة النووية، وحثّ البيان الهند على الانضمام لاتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية واتفاقية الحظر الشامل للتجارب النووية من دون تأخير ومن دون أي شروط، وسارعت الامم المتحدة عقب التفجيرات الهندية بالتعبير عن انزعاجها العميق في اجتماعها المنعقد في ٢٩ أيار من العام نفسه، إلا أنه لم يصدر قرار بإدانة التجارب وعبر الامين العام للأمم المتحدة عن أسفه للتجارب الهندية ودعا الى عدم اجراء المزيد

من التجارب، وكذلك سيطرت التفجيرات النووية الهندية على مداولات المؤتمر الدولي لنزع السلاح بجنيف والذي اصدر بيانًا يدعو الهند الى التوقيع والتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية [٣٢].

وأصدر وزراء خارجية الدول الخمس الأعضاء في الأمم المتحدة في ٤ حزيران ١٩٩٨ بيانًا مشتركًا بعد اجتماعهم في جنيف، أدانوا فيه التجارب التي أجرتها الهند، والتي من شأنها تهديد السلام والاستقرار في المنطقة، وحثوا الهند على بذل الجهود للحيلولة دون سباق التسلح النووي والصاروخي جنوبي آسيا، وعلى حل خلافاتها بالطرق السلمية، والتوقف عن إنتاج المواد الانشطارية التي تستعمل في تصنيع الأسلحة النووية، وبعد يومين من البيان الوزاري السابق أصدر مجلس الأمن القرار رقم (١١٧٢) كرر فيه ما ورد في البيان الوزاري، وطالب الهند بالامتناع عن تصدير تكنولوجيا تصنيع الأسلحة أو التكنولوجيا التي تساعد في ذلك، وفي تموز أصدر المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية قرارًا دعا فيه الهند الى تطبيق قرار مجلس الامن رقم (١١٧٢)، والى الانضمام الى معاهدة منع الانتشار النووي والبروتوكول الاضافي، ووضع كل المنشآت النووية تحت نظام الضمانات الشامل للوكالة الدولية، وطالب القرار الهند بالانضمام الى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية من دون شروط، ودعا الدول التي لديها قدرات نووية لإنتاج مواد انشطارية للدخول في مفاوضات للتوصل الى اتفاقية لوقف انتاج المواد الانشطارية، وأكد القرار ايضًا على حثّ الدول الخمس على الوفاء بالتزاماتها المرتبطة بنزع السلاح طبقًا للمادة السادسة من المعاهدة، وقد شاركت الدول الأعضاء غير الدائمين في مجلس الأمن الدولي أنذاك وهم كل من: (مصر، والبرازيل، وأيرلندا، والمكسيك، ونيوزيلندا، وسلوفينيا، وجنوب افريقيا، والسويد) في اصدار اعلان مشترك في ٩ حزيران، نحو عالم خالٍ من الاسلحة النووية، وجاء فيه ان استمرار تلك الدول بامتلاك الأسلحة النووية هو استمرار لتهديد الإنسانية[٣٣].

ثانيًا: الولايات المتحدة الأمريكية

عدت الولايات المتحدة الأمريكية أن ما حدث في جنوبي آسيا مثّل تحديًا مباشرًا للنظام العالمي الجديد الذي كانت تقوده منفردة منذ انتهاء الحرب الباردة، وسارعت الولايات المتحدة الأمريكية لحث الهند للانضمام الى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وفرضت عقوبات اقتصاديه على الهند ففي ١٨ حزيران، وأعلن (ستروب تالبوت)، نائب وزير الخارجية الامريكي قائمة العقوبات والتي تضمنت إنهاء برنامج المساعدات الخارجية الأمريكية للهند وكذلك المبيعات العسكرية، فضلًا عن منع البنوك الأمريكية من تقديم عروض او ضمانات قروض

للهند، وكذلك معارضة منح قروض للهند من المؤسسات المالية الدولية ومنع تصدير المعدات ذات الاستعمال المزدوج إلى الهند، وإنهاء كل المعونات الفنية ومبيعات الدفاع، ووقف كل المعونات المالية والائتمانية من المؤسسات المالية الامريكية، وكذلك وقف كل القروض الممنوحة للهند من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وهو ما تم بالفعل، ففي ٢٦ أيار قرر مجلس البنك الدولي وقف تقديم قروض قيمتها (٨٦٥ مليون دولار) أمريكية كانت ستمنح للهند، ومن وجهة النظر الأمريكية كانت تلك العقوبات ضرورية؛ لأنها أولًا قانونية وثانيًا تمثل جزءًا من الجهود الأمريكية للمحافظة على مصداقية الولايات المتحدة مع الكثير من الدول التي تراجعت عن امتلاك السلاح النووي على الرغم من امتلاكها القدرة على ذلك، وأعلن مسؤولون بالإدارة الامريكية أن الهند ستحرم من (٢.٥ مليار دولار)، كانت تستحصل عليها كقروض وتسهيلات من المؤسسات المصرفية الدولية [٣٤] .

ودعت الولايات المتحدة الهند الى وقف تصنيع القنابل النووية حالًا ومن دون شروط، وعدم تصنيع رؤوس نووية أو تحميلها للصواريخ الباليستية، ووقف انتاج المواد الانشطارية والمشاركة في المفاوضات الجارية أنذاك في مؤتمر نزع السلاح بجنيف في ذلك الشأن، فضلًا عن تعهدها بعدم تصدير المواد والمعدات التكنولوجية المتصلة بالصواريخ وبأسلحة الدمار الشامل الى دول أخرى، والدخول في الاتفاقيات الدولية المرتبطة بذلك الشأن مثل: نظام ضبط تكنولوجيا الصواريخ والتوقف عن التهديدات العسكرية او خرق الحدود، والعمل على استعمال الحلول الدبلوماسية للمشكلات القائمة واعادة الاتصالات المباشرة مع باكستان لتبادل وجهات النظر حول القضية الاساسية للتوتر وهي قضية كشمير [٣٥].

وفي أوائل تموز، حدث أول استثناء للقانون المتعلق بالعقوبات المفروضة على الهند، والذي يتعلق بالأرصدة والضمانات الحكومية للصادرات الزراعية والدوائية الى الهند، ثم عملت الإدارة الامريكية على حثّ الكونغرس الامريكي لمنحها صلاحيات تخفيف العقوبات الاقتصادية على الهند وهو ما تم بالفعل إذ خففت الولايات المتحدة اخيرًا تلك العقوبات نظرًا لما اتخذته نيودلهي من خطوات للحد من برامج التسلح النووي، مثل: تجميد اجراء تجارب أخرى، وتقوية نظام التحكم في صادرات التكنولوجيا النووية والصواريخ واستئناف الحوار حول كشمير، وهو ما عدّته الولايات المتحدة تقدمًا حقيقيًا؛ نظرًا لما توفره من مناخ إيجابي للمحادثات المرتبطة بمنع حدوث سباق تسلح نووي وتدعيم نظام منع الانتشار النووي العالمي، فضلاً عن أن الولايات المتحدة أرادت تشجيع الهند على اتخاذ المزيد من الخطوات مثل: التراجع عن تطوير ونشر الأسلحة النووية والصواريخ وكان ذلك استكمالا للخطوات المتخذة في حزيران من العام نفسه

المتمثلة في استئناف المفاوضات مع باكستان ومع صندوق النقد الدولي لوضع برنامج لتقوية الاقتصاد الهندي [٣٦] .

ومثل ذلك التخفيف للعقوبات في استئناف برامج بنك الصادرات والواردات، ووكالة التجارة والتنمية الأمريكية العاملة في الهند، ورفع القيود على انشطة البنوك الامريكية في نيودلهي، غير أن المسؤولين الأمريكيين أكدوا أن ذلك لا يعني التفكير في الرفع الكامل للعقوبات ودعت الولايات المتحدة الدول الثماني الصناعية الى استئناف منح البنك الدولي القروض للهند الخاصة بالطاقة والطرق ومشروعات التنمية والتي تبلغ (٢، ١ مليار دولار)، وقد عدت الهند ذلك خطوة صغيرة نحو خلق مناخ إيجابي ولكنها لن توقع معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية إلا باتخاذ الولايات المتحدة خطوات معينة في العقوبات، وقد بدأت الخطوة الاخيرة في الولايات المتحدة نحو رفع العقوبات الاقتصادية المفروضة على الهند إذ أعلن مجلس الشيوخ الامريكي في ١٠ تشرين الثاني، موافقته على رفع تلك العقوبات مع ابقاء القيود المفروضة على مبيعات الاسلحة والتكنولوجية النووية وإبقاء اقرار مجلس النواب وتصديق الرئيس الامريكي ليصبح ذلك القرار نافذ المفعول [٣٧] .

ومن جانبها قللت الصحافة الهندية من امكانية تأثير العقوبات الاقتصادية على الاقتصاد الهندي؛ نظرًا لقوته التي تسمح بعملية التكيف الهيكلي والاستقرار وأوضحت الصحافة ان ذلك سبّب الضرر بالاستثمار الامريكي ورجال الاعمال الامريكيين، وأدان متحدث باسم الخارجية الهندية قرارات واشنطن بشأن قائمة العقوبات الاقتصادية، ووصفها بأنها اجراءات معوقة للتعاون الهندي الامريكي الذي شهد قفزة في الاعوام الاخيرة، وأكد ان العقوبات التي فرضتها مجموعة الثماني لم تؤت ثمارها ورفضت الهند تجميد قدراتها النووية [٣٨] .

ثالثًا: اليابان

جاء رد الفعل الياباني سريعًا على التجارب الهندية فاستدعى وزير الخارجية الياباني ياسوهيسا شيوزاكي(Yasuhisa Shiozaki)، السفير الهندي مادهافي ثامبي(Madhavi Thampi)، في طوكيو وأبلغه احتجاج بلاده وعزمها على اتخاذ اجراءات عقابية ضد الهند، وفي ١٢ أيار١٩٩٨، اعلنت اليابان فرض عقوبات اقتصادية على الهند تمثلت في وقف مساعدات التنمية (باستثناء المساعدات الانسانية)، والتي تبلغ قيمتها ما يقارب (٢٦.١ مليار دولار) شكلت٨.٣% من اجمالي المساعدات التي تحصل عليها الهند من العالم، وألغت اليابان ايضًا اجتماعًا كان مقررًا عقده في نهاية أيار لمعرفة احتياجات الهند من القروض التي سيمنحها البنك الدولي وبنك التنمية الآسيوي، وفي ١٣ أيار وبعد إجراء الهند لتفجيرين جديدين سارعت اليابان

بفرض عقوبات جديدة تمثلت في تجميد القروض التي كانت ستمنحها الى الهند والتي تقدر بـ(١٣٢٧ مليار) ينًا يابانيًا وتمثل تلك القروض (٢٧٢) من اجمالي قروض الهند الخارجية[٣٩] .

وجاء ذلك القلق الياباني؛ خشية اندلاع سباق تسلح نووي في جنوب آسيا، ولاسيما وأن اليابان هي الدولة الوحيدة في العالم التي ذاقت مرارة السلاح النووي الذي خلّف اثارًا سلبية نفسية ومعنوية لدى الشعب الياباني، وكونها محاطة بدول نووية هي: الصين وروسيا الاتحادية والهند وباكستان مما يشكل عليها مخاطر امنية متزايدة وعلى الرغم مما تتمتع به اليابان من مظلة نووية أمريكية إلا أنه من الممكن مواجهة معضلة امنية خطيرة اذا ما رفعت الولايات المتحدة مظلتها النووية عنها وإن كان ذلك أمرًا بعيد الاحتمال إلا أن وقوعه سيفرض على اليابان الاعتماد على الذات لامتلاك سلاح نووي ومن المعروف أن اليابان لديها دورة وقود نووي كاملة تتضمن اغناء الوقود وإعادة معالجة الوقود المحترق في اطار برنامج نووي سلمي كبير ومتقدم وقد مكنها ذلك من امتلاك كميات وفيرة من المواد الاستراتيجية ولاسيما اليورانيوم عالي الاغناء والبلوتونيوم [٤٠] .

ودعت اليابان الى عقد منتدى لمناقشة منع الانتشار النووي ونزع السلاح، وتم ذلك في ٣٠ و 13 من أب في طوكيو، وضم المنتدى ثمانية عشر من كبار الدبلوماسيين والاستراتيجيين بشأن قضايا الأمن ونزع السلاح النووي من ست عشرة دولة، وناقشوا تلك التجارب، وظهر في المنتدى ادراك واسع بأن التجارب النووية الهندية لها بالغ الأثر على قضايا منع الانتشار ويجب التوصل الى وجوب الحفاظ على النظام ، وشكلت تحديًا لنظام منع الانتشار النووي الدولي، وأكد المنتدى على ان تلك التجارب أكدت الحاجة الى المزيد من الجهود نحو نزع السلاح النووي بوساطة الدول النووية وبحلول الخريف تواترت انباء صحفية يابانية مفادها ان اليابان تتجه لرفع العقوبات الاقتصادية التي فرضتها على الهند [٤١] .

رابعًا: الصين

شهدت العلاقات الصينية الهندية خلافات حدودية منذ استقلال الهند، الا ان الصين عملت على حل الخلافات التأريخية بالطرق السلمية، وقبلت الهند تلك السياسة طوال المدة الاخيرة، وهو ما جعل الدولتين تتوصلان الى اتفاق في مطلع عام ١٩٩٨، بشأن الحفاظ على السلام في منطقة الحدود، واتفاق حول تدابير بناء الثقة في المجال العسكري، وعملت الدولتان على بناء المزيد من الثقة بالدخول في علاقات تجارية وثقافية تمهد لحل الخلافات السياسية سلميًا، وقد وصل التبادل التجاري بين الدولتين الى (١،٨ بليون دولار) في ذلك العام، وجاء رد الفعل الصيني سريعًا على التجارب الهندية وبالأخص أن وزير الدفاع الهندي صرح بأن الصين هي عدو بلاده الاول، ولكنه عاد ونفى ذلك وعدّت الصين التجارب الهندية امرًا خطيرًا وصدمة

عميقة للسلام والاستقرار في آسيا وأعربت الصين عن اسفها العميق لذلك وحثت الهند على التخلي عن برامجها النووية للتخفيف من التوتر، وتلخص الموقف الصيني في ضرورة انضمام الهند لاتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية واتفاقية الحظر الشامل للتجارب النووية من دون شروط إلا أنها لا تؤيد فرض العقوبات الاقتصادية، وذلك في بيان مشترك صادر عن القمة الصينية – الامريكية بين الرئيسين (كلينتون وتسه مين) في حزيران ١٩٩٨ [٤٢] .

ومن جانبها رفضت الهند ذلك، وأعلنت في بيان انها رافضة بشكل قاطع ادعاء الدولتين المسؤولية المشتركة أو المنفردة عن حماية السلام والاستقرار والأمن في المنطقة وعدّت ان ذلك الموقف يظهر عقلية مهيمنة لعهد بائد في العلاقات الدولية، وأن تلك العقلية غير مقبولة بالمرة، وسخر البيان الهندي من الدولتين الصين والولايات المتحدة؛ كونهما اسهمتا بشكل مباشر وغير مباشر في انتشار الأسلحة النووية في آسيا، وعلى الرغم من ذلك فقد دخلت الهند والصين في محادثات بشأن قضايا الأمن ونزع السلاح النووي في بكين في أواخر أيلول وترأس الوفد الهندي وكيل الخارجية الهندية (راجونات) الذي صرح بأن بلاده تريد بناء الثقة مع الصين [٤٣] .

خامسًا: روسيا الاتحادية

اتخذت روسيا الاتحادية التجارب النووية الهندية فرصة لإعلان خطة لضبط تصدير التكنولوجيا النووية وتكنولوجيا الصواريخ، وأعلنت أن التجارب الهندية لن تؤثر على خطط نقل التكنولوجيا السلمية للهند والتي تشمل مفاعلين لتوليد الكهرباء قدرة كل منهما (١٠٠٠ ميكاوات)، فضلاً عن انها لم تفرض عقوبات اقتصادية على الهند، ودعت روسيا على لسان رئيس وزرائها بريماكوف(Primakov)، اثناء زيارته للهند في ٢١ كانون الأول، الى انشاء مثلث استراتيجي اضلاعه كل من روسيا والصين والهند للتصدي للهيمنة الأمريكية البريطانية على النظام الدولي، وانطوت تلك الدعوة على دلالات مهمة للدول النووية الجديدة ولاسيما الهند فالدعوة تمثل اقرارًا واضحًا بالهند النووية من جانب إحدى الدول النووية التقليدية، وعلى الرغم من صعوبة تحقيق الدعوة نظرًا للخلافات الصينية الهندية فضلاً عن تقية الروابط الصينية الامريكية بعد القمة الاخيرة بين الرئيس الامريكي كلينتون ورئيس الوزراء الصيني تسه مين(Tse Min)، في حزيران الماضي، والتي وصلت العلاقات الامريكية الصينية على اثرها الى شراكة استراتيجية من الصعب على الصين التضحية بها[٤٤].

سادسًا: مجموعة الدول النووية الخمس ومجموعة الدول الصناعية الثماني

طرحت التفجيرات النووية الهندية قضية منع الانتشار النووي على قمة جدول اعمال دول السلاح النووي الخمس، وكذلك على جدول اعمال قمة الدول الصناعية الثماني، واجتمع

وزراء خارجية الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن بجنيف في ٤ حزيران، واصدروا بيانًا ادان تلك التفجيرات، وعدّها تهديدًا للسلام والاستقرار في آسيا ودعوا الى التعاون لبذل الجهود لمنع سباق تسلح نووي في المنطقة والامتناع عن نشر اسلحة نووية وطالبت الهند بعدم زيادة التوتر في المنطقة وعدم اجراء تفجيرات اخرى وعدم انتاج المواد الانشطارية والانضمام الى المفاوضات الجارية في مؤتمر نزع السلاح بجنيف بشأن اعداد معاهدة لوقف انتاج المواد الانشطارية، ودعت كل الدول الى العمل على تقوية نظام منع الانتشار النووي وذلك بانضمامها لاتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية واتفاقية الحظر الشامل للتجارب النووية، والعمل على بذل الجهود لحل الخلافات بين الهند وباكستان والعمل على بناء الثقة بدلًا من المجابهة [٤٥].

وتلا ذلك اجتماع طارئ للدول الصناعية الثمان عقد في لندن في ١٢ كانون الأول، لمناقشة تلك التجارب وطالبت تلك الدول اتخاذ خطوات ايجابية لإنهاء التوتر في المنطقة وذلك بالتوقف من اجراء التجارب ووقف برامج تطوير قدراتها الصاروخية والانضمام للجهود الدولية لمنع الانتشار النووي والامتناع من نشر التكنولوجيا النووية، ورفضت الهند قرارات مجموعة الدول الثمان وأكدت الخارجية الهندية أن تلك القرارات ستكون لها اثار عكسية، ورفضت نيودلهي تجميد قدراتها النووية وأكدت أن تلك القرارات لن تجدي في تحقيق الهدف منها [٤٦].

سابعا: دول عدم الأنحياز

عقدت دول عدم الانحياز اجتماع قمة لمناقشة الانتشار النووي وذلك في دوربان(Durban)، بجنوب افريقيا في كانون الأول ١٩٩٨، وصفت فيه الهند بأنها دولة نووية من دول الطبقة الثانية (Second tier)؛ للتفريق بينها وبين الدول النووية الخمس المعلنة وتسميها دول الطبقة الاولى، وعلى الرغم من أن الاجتماع لم يتمكن من التوصل الى توافق على ادانة التجارب الهندية الا انه اظهر مساندة لدعوة الهند لتتحول الى دولة غير مسلحة نوويًا، وقد تضمن البيان الختامي للاجتماع التأكيد على أن التجارب النووية الهندية أكدت الحاجة الى العمل الجاد لتحقيق اهداف نزع السلاح وحظر الاسلحة النووية ودعا الى تعهد اطراف المنطقة لممارسة ضبط النفس الذي يعزز الامن الاقليمي، وعدم الاستمرار في التجارب، وعدم نقل معدات وتكنولوجيا السلاح النووي الى دول أخرى، وشدد على اهمية الانضمام العالمي لاتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية واتفاقية الحظر الشامل للتجارب النووية، بحيث يشمل كل الدول النووية والانضمام إلى مفاوضات وقف انتاج المواد الانشطارية، وشدّد على موقف دول عدم الانحياز المناهض للتدابير الأحادية والتمييزية التي تتخذ ضد دول الحركة، ودعا المجتمع الدولي للدخول في مفاوضات لتطبيق تدابير نزع سلاح عالمية وغير تمييزية والدعوة لمؤتمر دولي يعقد في عام

١٩٩٩، بهدف التوصل الى حظر كامل على الاسلحة النووية على وفق جدول زمني محدد؛ لمنع استعمال أو التهديد باستعمال تلك الاسلحة وكذلك حظر تطوير وإنتاج وتخزين وانتقال وتجريب تلك الاسلحة، ومن جانبه صرح نائب رئيس الوزراء الهندي الذي كان حاضرًا الاجتماع بأن الهند لم تخرق أي اتفاقات دولية بإجرائها التجارب النووية [٤٧] .

الخاتمة

ارتبطت التجارب النووية الهندية الخمس، فضلًا عمّا سبق ذكره، برغبة الحكومة الهندوسية المتطرفة في تحقيق عدّة أهداف ، بعضها داخلي، والبعض الآخر تعلق بالبيئة الإقليمية، والبعض الثالث تعلق بالنظام الدولي ككل، وقد انعكس الاهتمام الداخلي في تصريحات لوزير الدفاع الهندي زعم فيها أن التجارب النووية الهندية تهدف إلى التجاوب مع هواجس داخلية في مجال الأمن القومي أكثر مما ترتبط برغبة الهند في ردع الصين أو باكستان، وبالتالي فإن من الممكن أن تكون الحكومة الهندية المتطرفة قد أقدمت على إجراء تلك التجارب النووية؛ لزيادة شعبيتها في الداخل، ولاسيما وأنها وصلت إلى الحكم بأغلبية ضئيلة، وكانت سياستها منذ البداية قائمة على التشدد لمغازلة الشارع السياسي الهندي، وتصور وزير الدفاع أن الحكومة الهندية أقدمت على إجراء التجارب النووية الخمس في إطار المناورات السياسية الداخلية، ولزيادة شعبيتها، بما يؤدي إلى تمكينها من الفوز بأغلبية ساحقة في أية انتخابات برلمانية قادمة.

ومن ناحية أخرى، فإن الدافع الآخر للتجارب النووية الهندية يتمثل في أن تلك التجارب عدت واحدة من الأدوات الرئيسة للهند في صراع القوى في جنوب شرق آسيا، بل على مستوى القارة الآسيوية كلها، فالصراع يبدو محتدمًا بين الهند وكل من الصين وباكستان على النفوذ والأدوار الإقليمية في المنطقة، وبطبيعة الحال، فإن الطرف الذي يملك قدرات شاملة أكبر، من النواحي الاقتصادية والعسكرية والنووية، سيصبح أوفر حظًا في اكتساب النفوذ الإقليمي في جنوب شرق آسيا، وبالفعل، فإن الهند باتت تمتلك قدرًا كبيرًا من مقومات القوة الدولية الكبرى، وأصبحت واحدة من أهم القوى الصاعدة في النظام الدولي.

الهوامش

References

(١) ممدوح عطية، القدرات النووية الهندية وتطورها، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٣٣)، القاهرة، تموز، ١٩٩٨، ص ٢٤٤.

(٢) جواهر لال نهرو: رئيس وزراء الهند ونجل موتيلال نهرو المحامي الكشميري الثري واحد ابناء طبقة البراهما، ولد في مدينة الله آباد في ١٤ تشرين الثاني عام ١٨٨٩، تلقّى دراسته الثانوية في كلية هارو بكمبردج، وفي عام ١٩١٢ عاد إلى الهند حيث مارس المحاماة، ثم أخذ يمارس العمل السياسي بزعامة غاندي إلى أن أصبح رئيسًا لحزب المؤتمر الوطني الهندي، تأثّر بالماركسية وتحدّث عن الاستقلال الاقتصادي إلى جانب الاستقلال السياسي ، دخل السجن عدّة مرات ، ألّف كتابه (تاريخ الهند) و(خطابات إلى ابنتي) وغيرها من المؤلفات، أقام علاقات وصلات سياسية وفكرية بحزب الوفد المصري ومع جمال عبد الناصر ، وهو من زعماء حركة عدم الانحياز وسبق أن دعا في عام ١٩٤٨ إلى عقد مؤتمر للتضامن الآسيوي – الإفريقي ، كان ينتهج في سياسته الداخلية خطًا اشتراكيًا معتدلًا وفي سياسته الخارجية خط الحياد وعدم الانحياز ، تقلد منصب أول رئيس وزراء هندي بعد الاستقلال وبقي محتفظًا به حتى وفاته في ٢٧ أيار عام ١٩٦٤، للمزيد ينظر : انتصار علي نجم المشهداني ، جواهر لال نهرو ومواقفه من القضايا العربية ، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية (ابن رشد) ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٢ .

(٣) ممدوح عطية، المصدر السابق ، ص ٢٤٥.

(٤)لال بهادور شاستري: ولد لال بهادر في ٢ تشرين الأول عام ١٩٠٤، في مدينه موغال ساراي على مقربة من ولاية كاتش، ونشأ في أسره تعمل بالزراعة وعمل بالتدريس في بداية حياته ثم كاتبًا في احدى الدوائر الحكومية توفيت والدته وهو ابن سنة واحدة وتربى في بيت جده مع اخته، تابع دراسته بعد فتره انقطاع في مدرسه كاشي فديا إذ استمر هناك في اربع سنوات درس فيها الفلسفة التي كانت لها تأثير كبير على مسار حياته بعدما ترك مدرسة كاشي، اصبح عضوًا دائمًا في جمعية خدام الشعب التي اسسها (لاجبان) وأنتمى الى مدرسة غاندي فيما يسمى بـ(المقاومة السلمية) وعدم التعاون مع الحكومة البريطانية طوال مدة وجودها بالهند الامر الذي منعه من الانتظام في الدراسة وقد شارك في العديد من المظاهرات التي دعا اليها غاندي ضد الحكومة البريطانية واعتقل وهو في السابعة عشر من عمره واطلق سراحه؛ لصغر سنه وعندما عاد الى نشاطه السياسي تم اعتقاله وسجنه لمده تسع سنوات وأثناء وجوده في السجن امضى وقته في قراءة الكتب والاطلاع على أعمال الفلاسفة والمصلحين وقام بترجمة السيرة الذاتية لمدام كوري الى اللغة الهندية، واستمر في نضاله حتى استقلال الهند عام ١٩٤٧، للمزيد ينظر:
Wolpert A.Stanley، India Berkeley، University of California press، 1991، p23.

(٥) ك. سوبرا همانيام، سياسة الهند النووية ١٩٦٤ – ١٩٩٨ (استذكار شخصي)، ت، محمد علي أحمد فؤاد، نشرة قضايا دولية، العدد (٣٠)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ١٩٩٩، ص ١٤.

(٦) أنديرا غاندي : أول امرأة تولت منصب رئاسة الوزراء في الهند، وهي ابنة رئيس الوزراء نهرو ولدت في ١٩ تشرين الثاني ١٩١٧، أكملت تعليمها في الهند والتحقت بالدراسة في جامعة أكسفورد ، عملت مساعدًا

شخصيًا لوالدها، وتزوجت من الصحفي فيروز خان عام ١٩٤٢ الذي أبدل اسمه الى فيروزغاندي؛ اعتزازًا بعائلة أنديرا ، انتخبت انديرا وللمرة الأولى عام ١٩٦٤ في البرلمان الهندي، وأصبحت وزيرة للإعلام في حكومة شاستري ، وتقلدت رئاسة الوزراء عام ١٩٦٦، وعلى الرغم من أنها حققت نجاحات كبيرة مثل: دخول الهند حلبة سباق الفضاء في عام ١٩٧٧، اغتيلت من ثلاثة من حراسها الذين كانوا ينتمون لطائفة السيخ في ٣١ تشرين الأول ١٩٨٤، انتقامًا من مواقفها المتشددة تجاه زعماء السيخ المتطرفين، للمزيد ينظر :

Janardan Thakur، Indira Gandhi and Power Game، Vikas، New Delhi،1979; Pupul Jayakar ، Indira Gandhi: A Biography. Penguin Books، 1997.

(٧) ك. سوبرا همانيام، المصدر السابق، ص ١٥.

(٨) ريتشارد نيكسون : ولد ريتشارد نيكسون في ٩ كانون الثاني عام ١٩١٣، في ولاية كاليفورنيا في غرب امريكا، كان عضوًا في الحزب الجمهوري وبقي عضوًا في الكونكرس من ١٩٤٧ الى ١٩٥١، وفي مجلس الشيوخ من ١٩٥١ الى١٩٥٣، وبقي نائبًا للرئيس دوايت ايزنهاور من ١٩٥٣ الى ١٩٦١، وفي عام١٩٦١ شارك في اول مناظرة تلفزيونية وكانت ضد چون كيندى، وفي عام ١٩٦٩، انتخب رئيس لأمريكا وبات رئيس امريكا السابع و الثلاثين من عام ١٩٦٩ الى ١٩٧٤، وعد اول رئيس امريكي يزور الصين و اشتهر بفضيحة التجسس التي سميت بـ" فضيحة ووترجيت " و بسببها أعلن استقالته، شهد عهده نهاية حرب فيتنام، توفي في٢٢ نيسان عام ١٩٩٤، للمزيد ينظر: جواد كاظم الحطاب، مبدأ نيكسون وتأثيره في الخليج العربي١٩٦٩ – ١٩٧٩، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة البصرة، ٢٠٠٧.

(9) F.R.U.S.، State Department confidential lies، Subject "India's nuclear in ten tions" Telegram from the Embassy in the Tokyo to the state Department، 18 January 1972.

(10) Raja Ramanna، India's nuclear weapons program India's first bomb 1967 – 1974، New Delhi، 2001، p.112.

(١١) ك. سوبرا همانيام، المصدر السابق، ص ٢٢.

(١٢) موراجي ديساي : سياسي هندي ولد عام ١٨٩٦ في ولاية غوجارات في أسرة براهمية فقيرة، أكمل تعليمه في الهند ، انضم ديساي الى الكفاح لأجل الحرية بقيادة المهاتما غاندي وانضم إلى حركة العصيان المدني ضد الحكم البريطاني في الهند. وعندما جرت انتخابات مجالس المحافظات في عام ١٩٣٤ وعام ١٩٣٧، انتخب ديساي وشغل منصب وزير المالية. ثم أصبح وزير الداخلية ، وبعد ذلك انتخب رئيسًا لولاية بومباي في ١٩٥٢، كانت له مكانة مهمة في قيادة المؤتمر؛ لشخصيته القوية وميوله القومية الحادة ومكافحته للفساد، وكان ديساي على خلاف مع رئيس الوزراء نهرو وحلفائه، وبعد وفاة نهرو برز كمنافس محتمل لمنصب رئيس الوزراء. إلا أن لال بهادر شاستري ، تمكن من إفشال رغبة ديساي في الوصول إلى منصب رئاسة الوزراء. عين ديساي في منصب نائب رئيس الوزراء ووزير المالية في الهند في حكومة انديرا غاندي حتى عام ١٩٦٩ عندما تولت رئيسة الوزراء انديراغاندي حقيبة المالية ، وبسبب خلافاته مع الأخيرة استقال من الحكومة ، وانشق عن حزب المؤتمر ، وخسر انتخابات عام ١٩٧١ أمام انديرا غاندي، إلا انه عاد ليحقق نصرًا في انتخابات عام ١٩٧٥ التي اتهم فيها انديرا غاندي بالتزوير، أصبح رئيسًا وزراء الهند للمدة

(١٩٧٧-١٩٧٩)، خسر في انتخابات عام ١٩٨٠، توفي عام ١٩٩٥عن عمر ناهز ٩٩ عامًا. للمزيد ينظر:

G. S. Bhargava، Morarji Desai، Prime Minister of India، Indian Book Company، New Delhi ،1977.

(13)David Hart، Nuclear Power in India: Acomparativ ahalysis، London، 1983، p.35.

(14)F.R U.S.، State Department confident ailles، Subject "India's nuclear in ten tions" Telegram from the Embassy New Delhi to the state Department، 27 January 1981.

(٥١) نادية فاضل عباس، تأثير امتلاك السلاح النووي على العلاقات الهندية- الباكستانية، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية العلوم السياسية- جامعة بغداد، ٢٠٠٠ ، ص٦٠.

(٦١) المصدر نفسه، ص ٦١.

(17) A.chand، Nuclear Policy and National Security K.M.Rai mittal for mittal publication، New Delhi، 1993، P.35.

(18) Mathaimanu، Nuclear power، economic development discourse and the environment، New York، 2013، p.33.

(19)Ibid، p. 34.

(٢٠) نادية فاضل عباس، المصدر السابق ، ص ٦٩.

(21) George perkovich، India's nuclear bomb، university of California press، London، 2000، P. 46.

(22) F.R. U.S.، State Department confident ailles، Subject "India's nuclear in ten tions" Telegram from the Embassy New Delhi to the state Department، 18 January 1992.

(23)George perkovich، Op.Cit، P. 47.

(24) M.V.Raman، The power of promise: Examining muclear energy in India، penguin books India، New Delhi، 2013، P.32.

(٢٥) نقلًا عن: إبراهيم عبد الحميد غالي، سياسة الهند النووية في نصف قرن (المسار والمؤثرات)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠١٢، ص ١٧٦.

(٢٦) المصدر نفسه ، ص ١٧٧.

(27) Chengappa Ray، weapons of peace the secret story of India ، Quest to be a nuclear power ، Macmillan India ، New Delhi ، 2002 ، p. 83 .

(28) Ibid، p. 84.

(29)M. V. Raman، Op. Cit.، P.33.

(30) Itty Abryaham، The making of the India atomic bomb، Orient logman limited، New Delhi، 1999، p.17

(31) Ibid، p.18.

(٣٢) زرقين عبد القادر، تنفيذ الجهود الدولية للحد من انتشار الأسلحة النووية، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر بالقايد بتلمسان، الجزائر، ٢٠١٥، ص ١٣٦.

(٣٣) المصدر نفسه، ص ١٣٧.

(34) Haider K.Nizamanl، The yoots of rhetoric: politics of Nuclear weapons in India and Pakistan، New Yourk، 2000، P.43.

(35) Ibid، P.44.

(36) Shivaji Sondhi، The road to pokharan، Oxford university press، New Delhi، 1999، p.35.
(37) V.N.Khanna، Foreig policy of india، New Delhi،2007،p.39.
(38) Ibid., p.40.
(٣٩) فوزي حماد وعادل محمد أحمد، التفجيرات النووية الهندية – الباكستانية الموقف بعد عام، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٣٧، القاهرة، تموز، ١٩٩٩، ص ٢٥٣.
(٤٠) المصدر نفسه، ص ٢٥٤.
(٤١) زرقين عبد القادر، المصدر السابق، ص ١٤١.
(٤٢) محمد جواد علي، نحو مفاهيم استراتيجية جديدة في آسيا، نشرة قضايا دولية، العدد (٣٠)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ١٩٩٩، ص ١٢.
(٤٣) المصدر نفسه، ص ١٣.
(٤٤) فوزي حماد وعادل محمد أحمد، المصدر السابق، ص ٢٥٥.
(45) R.Rajaraman، India's nuclear energy programm Academic foundation، New Delhi، 2013، p.32.
(46) R.Rajaraman، Op. Cit، p.33.
(٤٧) زرقين عبد القادر، المصدر السابق، ص ١٤٧.

ترجمة المصادر العربية:

1- Zarqin Abdelkader, Implementation of International Efforts to Limit the Spread of Nuclear Weapons, Master Thesis, Faculty of Law and Political Science, Abu Bakr Belgaid University, Tlemcen, Algeria, 2015.
2- Nadia Fadel Abbas, The Impact of Possession of Nuclear Weapons on Indo-Pakistani Relations, Unpublished Master's Thesis, College of Political Science - University of Baghdad, 2000.
3- Ibrahim Abdul Hamid Ghali, India's nuclear policy in half a century (path and effects), Emirates Center for Strategic Studies and Research, 2012.
4- Fawzi Hammad and Adel Muhammad Ahmed, Indo-Pakistani nuclear explosions, the situation after a year, International Policy Journal, Issue 137, Cairo, July, 1999.
5- k. Subra Hmanyam, India's Nuclear Policy 1964-1998 (personal recall), T., Muhammad Ali Ahmed Fouad, Bulletin of International Issues, Issue (30), Center for International Studies, University of Baghdad, 1999.
6- Muhammad Jawad Ali, Towards New Strategic Concepts in Asia, International Issues Bulletin, Issue (30), Center for International Studies, University of Baghdad, 19992.
7- Mamdouh Attia, Indian nuclear capabilities and their development, International Policy Journal, Issue (133), Cairo, July, 1998.